البنتاغون ينفي وجود ادلة تؤكد تورطهم

أطباء الجيش الأمريكي شاركوا في انتهاكات سجن أبوغريب

■ واشنطن ، لندن (رويترز) –

قالت صحيفة واشنطن بوست أمس الجمعة ان تحقيقا للجيش الامريكي في انتهاكات حقوق السجناء العراقيين في سجن ابو غريب القى المسؤولية على أخطاء قيادية على أعلى المستويات.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار في وزارة الدفاع الامريكية لم تكشف عن اسمائهم قولهم ان التحقيق الذي قاده الميجر جنرال جورج فاي خلص إلى ان مجموعة من أخطاء القادة والسياسات المتخبطة ونقص الانضباط و"التشوش المطلق" في السجن كانت السبب وراء الانتهاكات التي ارتكبها جنود امريكيون بحق سجناء عراقيين في سجن ابو غريب على مشارف العاصمة العراقية بغداد.

ووجه الاتهام رسمياً إلى سبعة من افراد الشرطة العسكرية الامريكية بارتكاب الانتهاكات ومنها الاذلال الجنسي للسجناء العراقيين العرايا في فضيحة اثارت غضب العالم.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول قوله "كان هناك تشوش تام بشأن تكتيكات المخابرات العسكرية وأساليبها واجراءاتها."

وحمل التحقيق كبار القادة جزءا من المسؤولية لعدم التفاتهم إلى مؤشرات على حدوث الانتهاكات وعدم اهتمامهم بتقارير اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

وقال أحد المسؤولين للصحيفة "كان على القيادة ان تهتم أكثر بهذه القضية. لم تدقق القيادات في المؤشرات والعلامات على حدوث انتهاكات."

وقالت الصحيفة ان التحقيق رغم ذلك لم يصل إلى حد القول بان الجنود صدرت لهم أوامر بانتهاك حقوق السجناء وانه من غير المرجح ان توجه اتهامات جنائية لاي من ضباط الجيش.

والقى البيت الابيض الامريكي ووزارة الدفاع (البنتاجون) مسؤولية الانتهاكات في سجن ابو غريب على قيادات عسكرية صغيرة الرتبة تصرفت بمبادرات شخصية.

ونقلت الصحيفة عن مصادرها قولها ان التحقيق اشار أيضا إلى مسؤولية خمس شركات أمن مدنية في الانتهاكات وان الجيش سيوصي بتحويل ملفاتها إلى وزارة العدل الامريكية للتحقيق وربما الاحالة إلى محاكمة.

ومن المقرر ارسال تقرير فاي إلى الكونجرس الاسبوع القادم.

إلى ذلك جاء في تقرير لمجلة لانسيت الطبية البريطانية أمس الجمعة ان اطباء الجيش الامريكي العاملين في العراق شاركوا مع المحققين في انتهاك حقوق سجناء عراقيين في سجن أبو غريب. وقال الاستاذ الجامعي ستيفن مايلز الذي أعد التقرير ان هناك أدلة على ان بعض الاطباء زوروا شهادات وفاة للتغطية على حوادث قتل وأخفوا أدلة على تعرض السجناء للضرب.

وقال مايلز وهو استاذ بجامعة مينيسوتا الامريكية "تواطأ الجهاز الطبي في إعداد وتنفيذ اساليب تحقيق نفسية وبدنية قسرية."

وأضاف مايلز ان احد المحتجزين انهار بعد الضرب إلا أن الاطباء عملوا على افاقته حتى يستمر التعذيب.

وكتب مايلز في دراسته التي استندت على أدلة من تحقيقات للكونجرس الامريكي وشهادات تحت القسم لسجناء وجنود ووقائع نشرت في مطبوعات طبية ومعلومات قدمتها وكالات الأغاثة "قال مسؤولو الجيش ان طبيبا واخصائيا نفسيا ساعدا في وضع اساليب التحقيق والموافقة عليها ومراقبتها في سجن ابو غريب."

ورغم ان المعلومات عن التعذيب وسوء المعاملة في السجن كانت منتشرة على نطاق واسع إلا أن الطاقم الطبي لم يبلغ بهذه الانتهاكات رغم علمه بها قبل ان يبدأ التحقيق رسميا فيها في يناير عام ٢٠٠٤ .

وظهرت تقارير عن انتهاك حقوق السجناء العراقيين في سجن ابو غريب لاول مرة في نهاية ابريل عندما اثارت صور السجناء العراقيين العرايا وهم يتعرضون للاهانة والاذلال من جانب القوات الامريكية استنكارا عالميا واسع النطاق.

وجاء في دراسة مايلز أن الوثائق الحكومية كشفت ان الجهاز الطبي العسكري الامريكي تقاعس عن حماية حقوق الانسان الخاصة بالسجناء وتعاون احيانا مع المحققين او الحراس المنتهكين لهذه الحقوق ولم يبلغ عن حالات الاصابة والوفاة التي وقعت نتيجة الضرب."

كما تحدث عن انتهاكات اخرى لحقوق الإنسان منها عدم الاحتفاظ بسجلات طبية واجراء فحوص طبية دورية وتوفير الرعاية المناسبة للمحتجزين المعاقين او المصابين.

ودعا مايلز إلى اصلاح الجهاز الطبي العسكري الامريكي واجراء تحقيق رسمي في الدور الذي قامت به الطواقم الطبية في فضيحة التعذيب. واجرت الولايات المتحدة العديد من التحقيقات في الفضيحة.

ويوم الاربعاء قال مسؤولون في وزارة الدفاع الامريكية ان نتائج تحقيق عسكري سترسل إلى الكونجرس خلال أيام وقد تورط عشرين او اكثر من قوات المخابرات في الفضيحة.

ورطة شارون

علي العماري

للمرة الثالثة يُمنى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون بهزيمة نكراء وانتكاسة جديدة وما زال مستمراً في الهروب من حزبه الليكود اليميني المتطرف باللجوء إلى حزب العمل المعارض، بغية الوصول إلى تشكيل حكومة من الحزبين للحصول على الأصوات المطلوبة المؤيدة لإطلاق خطة الانسحاب المزمع العام المقبل من قطاع غزة وإزالة مستوطناتها الـ٢١ وأربع أخريات في الضفة الغربية.

وفي كل مرة كان شارون يصطدم بمعارضة الجناح الأكثر تطرفاً في حزب الليكود الرافض لخطة فك الارتباط مع الفلسطينيين أو ضم العماليين إلى الحكومة خلال عمليات التصويت الثلاث التي جرت داخل الليكود منذ الإعلان عن خطة الانسحاب من غزة العام الماضي، لكنه تمكن من الحصول على موافقة حكومته عليها في شهر يونيو المنصرم.

ومنذ ذلك الحين فقد شارون الكثير من مؤيديه الليكوديين فخسر حلفاءه من اليمين المتشدد وتراجع عدد مقاعد كتلة الليكود البرلمانية إلى ٥٩ نائباً من أصل ١٢٠، أعضاء الكنيست، واضطر إلى إقالة وزيرين متشددين من الاتحاد الوطني.

ومن دون التوصل إلى نتيجة يجري شارون مفاوضات صعبة مع حزب العمل بزعامة شمعون بيريز حول شروط مشاركته في الحكومة منذ أكثر من شهر.

وأمام إصرار الليكود على رفض خطة الانفصال عن الفلسطينيين وإخلاء ثمانية آلاف مستوطن من غزة يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه محاصراً بين خيارين أحلاهما مر، إما بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة أو التخلي عن الفكرة وهذا ينعكس سلباً على مستقبله كقيادي ليكودي عرف بالتطرف والتشدد طوال مشواره السياسي.

فشارون وإن بدا اليوم كما يصوره البعض أحد حمائم الليكود ومصمماً على المضي قدماً لتطبيق الانسحاب وإخلاء ثمانية آلاف مستوطن من غزة، فقد اشتهر بعدائه لكل ما هو فلسطيني وعربي وارتكب عدة مذابح بحق الفلسطينيين وإبادة قرى بكاملها وأشرف على عملية التهجير والهجرة المضادة وانتشار البؤر الاستيطانية كالسرطان في شرايين الأرض العربية المحتلة في فلسطين وهضبة الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية، وقاد غزو لبنان عام ١٩٨٢م ومجزرة صبرا وشاتيلا، كما أنه ماض في بناء الجدار العنصري العازل ضارباً عرض الحائط بقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي كما فعلت كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الحكم منذ إعلان الكيان الصهيوني المحتل سنة ١٩٤٨م عام النكبة حتى أن شارون وصف بأنه مقتحم الحدود وأب الاستيطان.

إذا قادها سيكون خاسراً، إذا ما توقعنا أن زعيم الليكود صادق في وعده هذه المرة، فالوعود التي أعطاها قادة إسرائيل كثيرة لكنهم دائماً ما كانوا ينكثون بها والخطة برمتها لا تعدو كونها خدعة لتمويه الرأي العام العالمي والتفافاً على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وإعلان الدولة المستقلة وعاصمتها القدس جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل وكورقة انتخابية تعزز من فرص فوزه بولاية ثانية خلال الانتخابات المقبلة.

وسط تحركات مصرية بشأن خطة الانسحاب من غزة:

إسرائيليون يحذرون من تعرض كيانهم العنصري لعقوبات بسبب «الجدار»

■ القدس المحتلة/ رام الله/ عواصم/ وكالات الأنباء/

لا تزال قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال تتفاعل بقوة وتلقي بظلالها على مجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية والدولية يحاول أرئيل شارون التغطية على ذلك بمزيد من الجرائم والترويج لخطته المعروفة بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وسط تحركات مصرية بهذا الشأن.

وفي هذا الإطار أعلن وزير الخارجية المصري/ أحمد أبو الغيط في مقابلة نشرتها صحيفة الأهرام أمس الجمعة أن بلاده ستشارك في مؤتمر الدول المانحة في إطار برنامج البنك الدولي لإعادة إعمار غزة والأراضي المحتلة في سبتمبر المقبل في نيويورك.

وقال أبو الغيط للصحيفة إن مصر ستشارك في مؤتمر دولي يعقد في نيويورك الشهر المقبل للدول المانحة والأطراف المعنية بعملية السلام لمناقشة واعتماد خطة اقتصادية شاملة يعدها البنك الدولي حاليا لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني ووضعها موضوع التنفيذ.

وكان رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون أعلن في ٢١ أبريل أن مؤسسته تعمل على وضع خطة لإعادة اعمار قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة قد يتم في إطارها استثمار ٥٠٠ مليون دولار إلى مليارى دولار سنويا في هذه المناطق.

إلى ذلك ذكرت أنباء صحفية أمس أن وزير الخارجية وعمر سليمان مدير المخابرات في مصر سوف يقومان بزيارة لإسرائيل والأراضي الفلسطينية نهاية الشهر الحالي يجتمعان خلالها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون ثم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

وأوضحت صحيفة "الأهرام" أن محادثات المسؤولين المصريين مع شارون والمسؤولين الإسرائيليين ستتناول الخطوات المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية ووقف العدوان وتصعيد أعمال العنف في الأراضي المحتلة.

كما تتناول المباحثات في رام الله مع عرفات وكبار المسؤولين الفلسطينيين القضايا الخاصة بدعم الوحدة الوطنية وضمان سلامة البيت الفلسطيني عقب الانسحاب الإسرائيلي وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة فقط هي الداخلية والأمن الوطني والمخابرات العامة وذلك في ضوء الإجراءات الفلسطينية الجارية في هذا المجال التي تستهدف فرض سيادة القانون والنظام والأمن العام داخل الأراضي الفلسطينية.

وأشارت الصحيفة على أنه من المقرر دعوة قيادات الأجهزة الأمنية الفلسطينية الثلاثة لزيارة مصر أوائل سبتمبر المقبل في إطار الجهود المصرية الممولة لمساعدة الجانب الفلسطيني على تنظيم أوضاعه.. وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون في تصريحات نقلتها صحيفة يديعوت احرونوت أمس الجمعة تنفيذ خطته للانسحاب من قطاع غزة بالرغم من النكسة الكبيرة التي لحقت به داخل حزبه الليكود.

وقال شارون: إنني مصمم بحزم على تطبيق خطة الانفصال وإخلاء قطاع غزة ومستوطنات شمال الضفة الغربية في نهاية العام المقبل.

وأضاف شارون سأواصل القيام بما هو لمصلحة شعب إسرائيل كما تعهدت بذلك وهو إحلال السلام والأمن حسب وصفه.

وهذه أول تصريحات تصدر عن شارون منذ أن صوت أعضاء مؤتمر الليكود ضد انضمام المعارضة العمالية إلى الحكومة في حين اعتبر شارون ذلك ضروريا من أجل إتمام الانسحاب.

وأراد صقور الليكود من خلال تصويتهم ضد ضم حزب العمل إلى الحكومة إفشال خطة الانسحاب من قطاع غزة وإجلاء المستوطنين الثمانية آلاف المقيمين فيه.

ومن دون دعم هذا الحزب الذي يتزعمه شمعون بيريز لا يحظى شارون في البرلمان بالغالبية اللازمة لتطبيق خطته بعد انسحاب اليمين المتطرف من حكومته في يونيو.

وبشأن متصل أفادت مصادر قضائية أمس الجمعة أن المحكمة العليا الإسرائيلية طلبت من الحكومة أن تقدم توضيحات خلال ثلاثين يوما حول مسار الجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية رغم الانتقادات التي أثارها في العالم.

وقالت المصادر نفسها أن المحكمة العليا طلبت أيضا من الحكومة تحديد الطريقة التي تنظر بها للعواقب القانونية المترتبة على إدانة محكمة العدل الدولية لهذا الجدار.

وكانت محكمة العدل الدولية اعتبرت في رأي استشاري صدر في ٩ يوليو أن بناء الجدار غير شرعي ودعت إسرائيل إلى تدمير أقسام الجدار القائمة في الأراضي الفلسطينية مع التعويض ماليا على الفلسطينيين عن الخسائر التي لحقت بهم.. ثم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ يوليو قرارا يطالب إسرائيل باحترام رأي محكمة العدل الدولية ويطلب منها تفكيك الجدار الأمني جزئيا.

من جهتها أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تأخذ في الاعتبار إدانة محكمة العدل الدولية متهمة إياها بأنها تجاهلت بشكل تام واقع أن الإرهاب الفلسطيني يقف وراء بناء هذا السياج الأمني.. ويقول الفلسطينيون ان الجدار الذي تشيده إسرائيل البالغ طوله حوالي ٧٠٠ كلم في الضفة الغربية جدار فصل عنصري ويشجبون ضمه بحكم الأمر الواقع مناطق واسعة من أراضي الضفة الغربية.

من جهته حذر المدعي العام مناحيم مازوز الحكومة في تقرير رفع إلى رئيس الوزراء أرئيل شارون من خطر مواجهة عقوبات إذا لم تأخذ إسرائيل برأي محكمة العدل الدولية وفقا للمصادر ذاتها.. وقال مازوز أن رأي محكمة العدل الدولية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وقاسية بالنسبة لإسرائيل.. وأضاف أن هذا الأمر أوجد بيئة قانونية دولية مختلفة بالنسبة لإسرائيل قد يتم استخدامها ذريعة لاتخاذ إجراءات إلى حد فرض العقوبات على إسرائيل في منتديات عدة.. كما يوصي تقرير آخر أعده مساعدون لمازوز الحكومة ببذل جهود حثيثة من أجل تعديل مسار السياج آخذة في الحسبان المبادئ التي حددتها محكمة العدل الدولية بغية تهدئة التوتر على الجبهة القانونية الدولية.

وفي ٣٠ يونيو سبق للمحكمة العليا في إسرائيل أن أمرت بتعديل جزء من مسار الجدار بطول ثلاثين كيلومترا شمال القدس من أجل الحفاظ على حقوق الفلسطينيين.

حماس تتوعد بخطف جنود للإفراج عن المعتقلين

وفي ما يتعلق بقضية الأسرى توعد مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أمس باللجوء إلى كل الخيارات من أجل إطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية في إشارة إلى احتمال خطف جنود إسرائيليين كما هدد بمواصلة قصف المستوطنات.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن نزار ريان القيادي في حماس قوله للصحافيين إن كل الخيارات مفتوحة أمام فصائلنا المجاهدة ومنها خطف جنود إسرائيليين وذلك على هامش تظاهرة نظمت في مخيم جباليا شمال قطاع غزة تضامنا مع المعتقلين في السجون الإسرائيلية الذين يضربون عن الطعام.

وأضاف إما أن يخرجوا المعتقلين أو سنخرجهم بطريقة أخرى.

وأوضح ريان أن التظاهرة التي نظمتها حماس في المخيم تهدف إلى دعم قضية الأسرى ومساندتهم.

وفي رده على إغلاق الطريق بين المدن والمناطق في قطاع غزة بسبب إطلاق صواريخ /قسام/ يدوية الصنع وقذائف هاون على مستوطنات توعد ريان بمواصلة دك المغتصبات المستوطنات حتى ترحل عن بلادنا.. وكل الخيارات مفتوحة ولن نوقف سلاحنا ما بقي المحتل في أرضنا.

وقال إن رسالتنا للشعب الفلسطيني والعالم أننا ثابتون ومناضون إلى حين الإفراج عن كل الأسرى مشيرا إلى أن المعتقلين يطالبون بحق الإنسان في تنفس الهواء وهو حق طبيعي تمنعه إسرائيل.

وشارك نحو ثلاثة آلاف شخص في التظاهرة التي نظمتها حركة حماس وقام المتظاهرون بإحراق علم إسرائيل ودمية على شكل وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي تساحي هانغبي الذي رفض أي ليونة في ظروف اعتقال الفلسطينيين.

وباشر حوالي ١٧٠٠ معتقل الأحد إضرابا عن الطعام يشارك فيه منذ الأربعاء نحو ٤٠٠٠ من أصل حوالي ثمانية آلاف تحتجزهم إسرائيل بحسب نادي الأسير الفلسطيني.

كما نفذت الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية اللبنانية والفصائل الفلسطينية اعتصاما أمس أمام مركز وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في بلدة "تعلبايا" في البقاع تضامنا مع الأسرى في سجون الاحتلال بينما تنظم المنظمة الشعبية الفلسطينية اعتصاما اليوم السبت بمقر اتحاد المرأة الفلسطينية بالقاهرة لذات الهدف.

برعاية الاتحاد الافريقي :

مفاوضات احلال السلام في دارفور تبدأ بعد غد الاثنين في ابوجا

■.. عواصم / وكالات /

تبدأ بعد غد الاثنين بالعاصمة النيجيرية / ابوجا/ مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والمتمردين في دارفور تحت رعاية الاتحاد الافريقي وبمشاركة الرئيسان النيجيري اوليسون او باسنجو رئيس الدورة الحالية للاتحاد والتشادي ، دريس ديبي باعتبار بلاده من الوسطاء بين الطرفين بجانب مشاركة ممثل للجماهيرية العربية الليبية كما وجه الرئيس النيجيري الدعوة للرئيس السوداني عمر أحمد البشير لحضور الجلسة الافتتاحية للمفاوضات

واكد الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية السوداني استعداد الحكومة للمشاركة في هذه المفاوضات واهتمامها بها .. وعبر عن امله في ان تخرج مفاوضات ابوجا بحل سلمي للقضية تنعكس على الاوضاع بدارفور .

من جانبه اوضح الدكتور مجذوب الخليفة امين الدائرة السياسية بالمؤتمر الوطني السوداني ان اجندة مفاوضات ابوجا ستركز على المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الامنية والانسانية التي ابرمت خلال الجولتين الاولى والثانية بتشاد بجانب التحضير لمؤتمر دارفور الجامع لبحث القضايا السياسية والتنموية والاجتماعية.

واشار الدكتور مجذوب إلى تمثيل المرأة ضمن وفد الحكومة للمفاوضات تنفيذا لتوجيهات المشير عمر البشير بهذا الصدد.

ويريد الاتحاد الافريقي الذي يرأسه حاليا الرئيس النيجيري اولوسيغون اوباسانجو ان يقنع السلطات السودانية بالموافقة على ارسال قوة سلام مؤلفة من الفي شخص ، ومراقبين ميدانيين ومكلفين مراقبة تطبيق وقف اطلاق النار الذي ابرم في أوائل ابريل بين المقاتلين .

ويطلب من الرئيس اوباسانجو وافق مجلس الشيوخ النيجيري الخميس على ارسال حوالي ١٥٠٠ جندي إلى السودان ، لكن الخرطوم لا ترغب في انتشار قوة مماثلة مؤكدة انه بامكانها ضمان الامن ولا تحتاج إلى مراقبين لعملية وقف اطلاق النار .

واكد كل من الحكومة السودانية والمجموعتان المتمردتان الرئيسيتان على حضورهم إلى ابوجا لكنهم ما زالوا يتبادلون الاتهامات بخرق الهدنة وارتكاب فظائع .

واعلن ان وزير الداخلية السوداني أحمد محمد هارون أعلن في الفاشر عاصمة شمال دارفور ان الدولة طبقت مئة في المئة خطتها الامنية .

كما اكد ابراهيم محمد ابراهيم الامين العام للمجلس الوطني السوداني الرئيس المناوب للجنة التحضيرية للمؤتمر الجامع بشأن دارفور ان الحكومة انجزت الجانب الاكبر من التزاماتها بشأن انهاء الازمة في دارفور.

وقال في حديث لاذاعة / صوت العرب / بثته امس أن هذه الالتزامات تفرضها المصلحة الوطنية أولاً قبل قرار مجلس الامن الذي يعطي مهلة للسودان تنتهي بنهاية الشهر الحالي .

وأشاد المسئول السوداني بجهود كل من مصر وليبيا وتشاد لتجاوز الازمة في دارفور .. معربا عن امله في ان يكون التقرير الذي سيرفعه مبعوث الامم المتحدة بشأن هذه الازمة إلى مجلس الامن تقريرا منصفا وعادلا .